

مهمة ٤ لمقرر قضايا بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٤



عنوان البحث

“المسؤولية المدنية في عمليات البورصة ”

مهمة البحث



إعداد تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في موضوع مشروع البحث.



الملخص التنفيذي:

خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ لوحظ تزايد واضح في الاهتمام القانوني والبحثي بموضوع المسؤولية المدنية في الأسواق المالية، موزعاً بين:

(أ) تطورات تشريعية وقضائية تضبط شروط قيام الدعاوى وحدود التعويض (خاصة في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي)، (ب) تركيز بحثي متزايد على الآثار الاقتصادية للدعاوى والآليات الكفيلة بقياس الضرر الجماعي (وبيانات القضايا)، و(ج) صعود موضوعات جديدة تتداخل مع المسؤولية المدنية مثل الذكاء الاصطناعي، الإفصاح الإلكتروني، والمسؤولية عن الوسطاء والوسطاء الرقميين.

أولاً: التطورات القانونية والرقابية الأبرز:

١. الولايات المتحدة - تقييد قواعد الاجتهاد القضائي بشأن الإثبات والتتبع:

قرارات محكمة عليا ودوائر استئناف أدت إلى تشديد متطلبات تتبع الأوراق للمدّعين في دعاوى المواد الخاصة بعروض الأوراق، مما قلّص نطاق قابلية إقامة دعاوى مسؤولية صارمة في حالات معينة. هذا الأمر أثر مباشرةً على قدرة المستثمرين الجماعية على المطالبة بتعويضات.

٢. الصين - إصلاحات لاحقة لقانون الأوراق المالية لتعزيز حق المدّعين:

مهمة تهدف لتسهيل اللجوء المدني في قضايا المعلومات المضللة، مع إدخال آليات تمثيلية هجينة، رغم استمرار تحديات الإثبات والقدرة القضائية.

٣. الاتحاد الأوروبي - مسعى لتتقيح قواعد المسؤولية عن بيانات النشرات:

هيئات أوروبية قدّمت مشورات تقنية وتوصيات بشأن تنسيق قواعد المسؤولية المدنية المتعلقة بالمعلومات الواردة في النشرات، في سياق اتجاه أوسع نحو مواءمة الحماية المدنية عبر الاتحاد.

ثانياً. اتجاهات البحث العلمي الحديثة:

١. انتشار الدراسات الكمية التجريبية:

يستخدمون أدوات «الدراسة الحديثة» وربط قواعد بيانات القضايا القضائية مع حركة الأسعار لتقييم أثر الإفصاح الخاطئ أو الدعاوى على قيمة الشركات - اتجاه يعطي نتائج قابلة للقياس ويقوّي الحجة القانونية بالدلائل الاقتصادية.

٢. تركيز على مسؤولية الوسطاء والمنصات الرقمية:

أدبيات متزايدة تبحث في مسؤولية الوسطاء خاصة عند الأخطاء التنفيذية أو إخلالات الإفصاح، وتشمل تحليل اللوائح ومدى فاعلية الرقابة التأديبية.

٣. التقاطع مع الذكاء الاصطناعي والأخطار التقنية:

بدأت الأبحاث تناقش كيف تؤثر الخوارزميات والتوصيات الآلية على إقامة المسؤولية المدنية (مسألة من يتحمل الخطأ: المبرمج، مزود الخدمة، أم الوسيط؟)، ومعها قضايا إثبات الخطأ والسببية التقنية. هذه المكتبة البحثية تتسارع بالتوازي مع مبادرات تنظيمية حول مسؤولية الذكاء الاصطناعي.

٤. جمعية البحوث حول آليات التقاضي الجماعي والتعويض الجماعي:

تحليل فعالية آليات «التقاضي الجماعي» في مساعدة المستثمرين على تحصيل التعويضات، مع مقارنة تجارب أميركا، الصين، وأوروبا.

ثالثاً. نقاط الفجوة البحثية والعملية الملحوظة:

١. نقص قواعد بيانات محلية موثوقة:

ترتبط بين قضايا المسؤولية وحركات الأسعار في كثير من البلدان الناشئة—ما يعيق دراسات مقارنة دقيقة.

٢. فراغ تنظيمي حول الذكاء الاصطناعي في الوساطة:

لا تزال معظم التشريعات تفتقد نصوصاً صريحة تحدد قواعد المسؤولية عند الأخطاء الآلية. الحاجة لآليات تقنية/إجرائية واضحة بارزة.

٣. تباين دولي في قواعد الإثبات والإنصاف:

قرارات مثل تلك في الدوائر الأمريكية تظهر اتجاهاً لتقليص قابلية بعض دعاوى التعويض—مما يجعل نتائج البحوث المقارنة حساسة للمتغيرات القضائية الوطنية

رابعاً: توصيات بحثية وعملية:

دمج المنهج القانوني بالتحليل الكمي:

أي دراسة حديثة يجب أن تربط التحليل النصّي/القضائي بتحليل حدثي أو قاعدة بيانات قضايا لقياس التأثير السوقي فعلياً.

التركيز على الذكاء الاصطناعي والشفافية الرقمية:

دراسات تقارن كيف تحدد أنظمة (حماية) المسؤولية عند الاعتماد على أنظمة توصية آلية، وتقييم نماذج تحمّل المسؤولية.

بناء قواعد بيانات إقليمية:

شراكات بحثية مع هيئات السوق المالية لجمع بيانات حول القضايا، العقوبات، والتعويضات لتمكين دراسات مقارنة محكمة.

خامساً: خاتمة:

المشهد البحثي والقانوني للمسؤولية المدنية في عمليات البورصة يتجه نحو تكامل الأدلة القانونية مع الأدلة الاقتصادية، ومعالجة الفجوات التي أحدثتها الرقمنة والذكاء الاصطناعي. لذلك، بحثك في هذا الحقل يملك فرصة قوية للمساهمة إن اتجهت لجمع بيانات تطبيقية (قضايا/أسعار) ودمج التحليل القانوني/التشريعي مع تحليل كمي واضح — إضافة عملية قابلة للتطبيق تشدّد من أثر أي توصيات تشريعية أو تنظيمية تقترحها.



Thank You